على الغلاف

الحريري والنازحون: قنبلة دخانية

ما اعلنه رئيس الحكومة سعد الحريري عن اجتماع مستشاره للشؤون الروسية جورج شعبان بالديبلوماسي الروسي ميخائيل بوغدانوف، واطّلاعه منه على المقترحات الروسية لتنظيم عودة النازحين السوريين، ومنها تشكيل مجموعة عمل لبنانية ــ روسية تردّد أنها ستعقد اجتماعها الأول، قريباً، في بيروت، لا يعدو كونه قنبلة دخانية ومحاولة التفاف مكشوفة على ما اعلنه رئيس الجمهورية عن تكليف اللواء عباس إبراهيم الإمساك بالملف رسمياً

وقائع الميدان حوّلت النازحين من ورقة ابتزاز الى عبء على المتمسّكين بها (عروان طحطح)

فراس الشوفي

لم تكد تنتهي قمّة هلسنكي، على وقع تحرير الجيش السوري لمحافظتي درعا والقنيطرة من المجموعات الإرهابية، حتى تقدّم ملفّ النازحين السوريين في دول الجوار السوري إلى الواجهة. الخلاصة التي افضت إليها خسارة المحور المعادي لسوريا مناطق نفوذه شيئاً فشيئاً، حوّلت ورقة النزوح، في دول الجوار تحديداً، من ورقة ابتزاز للسوريين في السياسة والأمن والديموغرافيا، إلى عبء على المتمسّكين بها سابقاً. الرئيس المكلّف بتشكيل الحكومة سعد الحريري مثلاً، أدار «الأذن الطرشاء» طوال المرحلة الماضية لأي محاولة أو مبادرة للبحث عن حلول حقيقية لأزمة النزوح السوري في لبنان. أمّا الآن، فقد بات منطق الدفع باتجاه التنسيق مع سوريا، وأحد أبرز عناوينه الرسمية، المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، هو النموذج المنتج في إعادة السوريين إلى بلادهم. وحين قرّر حزب الله بدوره التحرّك، ولحقه التيار الوطني الحرّ، وبدأت قوى أخرى حليفة لسوريا، مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي بالعمل، قرّر الحريري أن يلتحق بالركب، لكن بالموارَبة!

> مصادر روسية لـ«الأخبار»: «الجانب الروسي لا يُقدم على خطوة تعارضها دمشق»

قبل يومين، انشغل الوسط السياسي بخبر لقاء مستشار الحريري للشؤون الروسية جورج شعبان بنائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، وترحيب الحريري بالإعلان الروسي عن مقترح روسي لإعادة السوريين إلى بلدهم من دول الجوار. وعبّر الحريري، عبر مستشاره، عن ترحيبه بالخطوة ــ التي حظيت بموافقة أميركية مسبقة ــ التي «قد تؤدي إلى وضع خطة مشتركة لعودة النازحين السوريين إلى بلادهم».

غير أن خطوة الحريري تلك، على إيجابيتها، لا تعدو كونها قنبلة دخانية، رماها الأخير متأخراً. فالحريري، أوّلاً، لم يختر الطريق الرسمي، عبر السفارة الروسية في بيروت أو السفارة اللبنانية في موسكو، لبدء عمل جدّي، بل اختار العلاقة الشخصية التي تربط مستشاره بالمسؤولين الروس، لتظهر خطوته أنها إعلامية أكثر منها عمليّة. والحريري، ثانياً، لم يعد باستطاعته تجاهل الوقائع والأزمات التي تضج بها مناطق انتشار تيار المستقبل في لبنان، كالشمال وبيروت وجبل لبنان والبقاعين الأوسط والغربي وعرسال والعرقوب، بل صار يدرك جيّداً أن التواصل الرسمي اللبناني ــ السوري وعودة العلاقات الرسمية بين البلدين إلى أوجها، أصبحا مسألة وقت، وهو يحاول الهرب من هذا الاستحقاق عبر اللجوء إلى وسيط، هو روسيا في هذه الحالة، تفادياً لاضطراره كرئيس للحكومة اللبنانية إلى تفعيل العلاقات اللبنانية ــ السورية أو إعطاء ضوء أخضر سياسي في هذا الاتجاه.

ولا يجوز إغفال حقيقة أن الخطوة التي أعلنتها حزب الله ومن بعده التيار الوطني الحر بتشكيل لجان متخصصة لإعادة النازحين السوريين، تحرج الحريري أمام جمهوره، وتمنح المكسب الشعبي لأخصامه، فيما يبدو هو، مع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس حزب القوات سمير جعجع، بمثابة المشاركين، ولو بشكل غير مباشر، في توطين النازحين السوريين في لبنان.

منذ عام ونصف، تجهد الدبلوماسية الروسية في لبنان في البحث عن أفكار ومقترحات تسهم في إعادة النازحين السوريين، بعيداً عن انتظار مشاريع الأمم المتّحدة التي لا تصيب هذه الغاية في العمق. وقد راكمت الدبلوماسية الروسية تنسيقاً مستمراً مع الأمن العام اللبناني ومع وزير الخارجية جبران باسيل لخدمة الهدف المتمثل في عودة النازحين، فيما لم تجد تجاوباً من الحريري وفريقه مع اي من الأفكار المطروحة، بل على العكس، وجدت تمسّكاً بالرؤية الغربية التي تصوّر سوريا مكاناً غير آمن لعودة النازحين، وتفضّل الاحتفاظ بورقة النزوح في الداخل اللبناني لاستخدامها في السياسة. لم تقف الدبلوماسية الروسية عند هذا الحدّ، فالسفير الروسي في بيروت ألكسندر زاسبيكين والمعنيون بالشأن اللبناني في وزارة الخارجية الروسية، لطالما شجّعوا اللبنانيين، وتحديداً الحريري، على ضرورة التواصل الرسمي مع سوريا وإعادة تفعيل العلاقات بين الجانبين، وكانت هذه الطروحات تقابل دائماً بذرائع تتعلق بالضغوط الخارجية. وبالتوازي مع الجهد الدبلوماسي، كان المستشارون الأمنيون والعسكريون الروس في وزارة الدفاع الروسية يعملون بصمت على وضع الرؤى اللازمة لمساعدة دول الجوار على إعادة النازحين السوريين إلى بلادهم بالتنسيق الكامل مع الجهات الرسمية السورية، على غرار ما كان يحدث في لجان العمل داخل قاعدة حميميم، مع اقتناع وزارة الدفاع الروسية بأن استعادة الجيش السوري للسيطرة على كامل البلاد مسألة وقت. وبالفعل، أطلقت وزارة الدفاع الروسية قبل عشرة أيام، مع الممثّل الدبلوماسي، لن تمنح شيئاً في المجان، وعلى ما تؤكّد مصادر دبلوماسية روسية لـ«الأخبار»، فإن «الجانب الروسي لا يُقدم على خطوة تعارضها دمشق»، وإن «أي نشاط يخصّ النازحين لا بدّ أن يحظى بموافقة سوريا وبممر التنسيق مع أجهزتها الرسمية».

وفي السياق، ذكرت مصادر أمنية لكنّ سوريا، كما هي الحال في موقفها من مسألة المعابر الحدودية ومن التنسيق الأمني مع الدول الأوروبية وغيرها، ممن يريدون العون السوري في الأمن، لكنّهم يتهرّبون من إعادة التمثيل الدبلوماسي، لن تمنح شيئاً في المجان، وعلى ما تؤكّد مصادر دبلوماسية روسية لـ«الأخبار»، فإن «الجانب الروسي لا يُقدم على خطوة تعارضها دمشق»، وإن «أي نشاط يخصّ النازحين لا بدّ أن يحظى بموافقة سوريا وبممر التنسيق مع أجهزتها الرسمية».

وفي السياق، ذكرت مصادر أمنية سورية رفيعة المستوى أمام زوّارها اللبنانيين، الأسبوع الماضي، أن «سوريا تتعامل مع اللواء عبّاس إبراهيم بوصفه مبعوثاً رسميّاً ومندوباً رئاسيّاً لبنانياً»، وأن «أي تنسيق في مسألة النازحين يمرّ عبر هذه القناة». وتضيف المصادر أنه إن «كان هناك حاجات لبنانية لرفع وتيرة العمل على إعادة النازحين والجوانب الأخرى، فإنها لا بدّ أن تتم عبر القنوات الرسمية بين البلدين».

من جهة ثانية، أبلغ اللواء عباس إبراهيم «الأخبار»، ليل أمس، أن قافلة جديدة من النازحين السوريين من منطقة عرسال تقدر بنحو ألف مواطن ستعود اليوم إلى الأراضي السورية، عبر معبر الزمراني.

خبر صحفي

اختيار فرنسبنك عضواً مؤسساً في الرابطة الصينية العربية للبنوك

فرنسبنك يساهم في وضع لبنان على خارطة الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية

اختير فرنسبنك عضواً مؤسساً في الرابطة الصينية العربية للبنوك، التي أعلن عنها الرئيس الصيني شي جين بينغ والتي يترأسها بنك التنمية الصيني، وهو البنك الرائد للتنمية في العالم.

وقع المدير العام لمجموعة فرنسبنك السيد نديم القصار وثيقة "الإعلان عن تأسيس الرابطة الصينية العربية للبنوك".

وتعدّ هذه أول آلية تعاون مالي متعددة الأطراف بين الصين والدول العربية. وقد انضم إلى جانب فرنسبنك من لبنان في تأسيس هذه الرابطة، بنك التنمية الصيني CDB ، البنك الأهلي المصري، البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE ، وبنك أبو ظبي الأول (FAB).

حضر الاحتفال السيد هاي هواي باتع رئيس بنك التنمية الصيني (CDB)، السيد تشنغ زيجي رئيس بنك التنمية الصيني (CDB) ، ونائبه السيد تشاغ شي قوانغ ، ممثلو وزارة الخارجية الصينية ، السفير محمود حسين الأمين رئيس بعثة جامعة الدول العربية في بكين، السفيرة اللبنانية لدى الصين السيدة ميليا جبور ، كما ودبلوماسيو جامعة الدول العربية، مصر، المغرب، الإمارات العربية المتحدة في الصين.

وصرّح السيد هاي هواي باتع رئيس (CDB) أن هدف CDB للشروع في تأسيس هذه الرابطة هو تعزيز مبادرة الحزام والطريق وربط الرؤية التنموية للدول العربية بفعالية في إطار منتدى التعاون الصيني العربي، بالإضافة إلى إقامة علاقات تعاون مالية طويلة الأمد وذات منفعة متبادلة ومربحة للطرفين.

وقال رئيس بنك التنمية الصيني CDB السيد جينغ جيدجي: "أما عن اختيار مجموعة فرنسبنك من قبل C D B للانضمام إلى هذه الرابطة، فإن فرنسبنك هو أحد البنوك البارزة ذات التأثير الكبير في الأسواق المالية" مشيرا إلى أن البنوك الأعضاء تم اختيارها بناءً على أداء أعمال متميز وتأثير فاعل وجهوزية تامة ".

وباعتباره أكبر بنك صيني للتعاون في مجال الاستثمار والتمويل الأجنبي، فقد لعب بنك التنمية الصيني CDB دورا فعالا في التعاون العملي الصيني العربي. وحتى الآن، بلغ إجمالي قيمة القروض لدى CDB في مصر وعمان والإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى حوالي ٨,٥ مليار دولار أمريكي ، مما يدعم عدداً من المشاريع الرئيسية في مجال البتروكيماويات والطاقة والاتصالات والتمويل وغيرها من المجالات.

هذا وأعلن بنك CDB خلال حفل التوقيع أنه سيزيد من دعمه من خلال هذه الرابطة مخصصا في المرحلة الأولى صندوقا استثماريا برأسمال ٣ مليارات دولار أمريكي للتعاون المالي الصيني العربي، وصندوقا استثماريا آخر لتنشيط قطاعي الصناعة والبنى التحتية برأسمال ١٠ مليارات دولار.

خلال الحفل

من جهتهما، صرح السيدان عدنان وعادل القصار رئيس مجموعة فرنسبنك ونائبه: " إن تأسيس هذه الرابطة سيفتح فصلا جديدا لتعاوننا مع CBD لتمويل المشاريع في منطقتنا كما ولجلب الاستثمارات والتمويل اللازمين للمشاريع الرئيسية في أسواق البلدان التي يتواجد فيها فرنسبنك ، وتشمل هذه الأسواق لبنان وفرنسا والعراق والإمارات العربية المتحدة والجزائر والسودان وساحل العاج، وكذلك بيلاروسيا."

هذا ويعلق فرنسبنك أهمية كبيرة على فريقه مع اي من المؤسسات المالية العالمية ، وقد أثبت ريادته بتعزيز روابطه معها كمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD)، مؤسسة "بروباركو" الفرنسية (PROPARCO) ومجموعة DEG من مجموعة KFW.

وأكد الرئيس عدنان القصار التزامه بوعد الرئيس شي جين بينغ عندما قدّمت له جائزة "المساهمات البارزة للصداقة الصينية العربية" في القاهرة في عام ٢٠١٦، أنه لن يدخر أي جهد لمواصلة دفع التعاون الصيني العربي على كافة الأصعدة.

إلى هذا، فإن لبعل البنوك والشركات الصينية بينة مؤاتية في العالم العربي. وتأتي هذه الشراكة بشكل خاص في وقت مناسب للبنان حيث أطلقت الحكومة اللبنانية للتو برنامج استثمار رأس المال بقيمة ٢٠ مليار دولار لتحسين البنية التحتية والقطاعات الرئيسية الأخرى ، الأمر الذي اجتذب اهتماما كبيرا من الشركات الصينية منذ إعلانه في نيسان الماضي.

وبطبيعة الحال فإن لدى لبنان فرصا هامة للصين مع الاغتراب اللبناني الناجح والواسع الانتشار بما في ذلك في البلدان العربية وأمريكا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. يمكن لهذه الشبكة العالمية القيمة أيضا أن تكون بمثابة منصة كبيرة للبنوك والشركات الصينية لتنميتها في الخارج.

الذراع التمويلي للقطاع الخاص التابع للوكالة الفرنسية للتنمية. (A F D) ،

إنتهى البيان

ابراهيم الأمين

العلاقات اللبنانية ـ السورية: عودة إلى شعار التكامل السياسي والاقتصادي

تقترب سوريا من المرحلة النهائية في معركة إخراج المجموعات الإرهابية من أراضيها. هزيمة الجنوب المدوية انعكست نفسياً وعملانياً على المجموعات المنتشرة في إدلب وفي مناطق الشمال الشرقي. وها هي أبرز الدول المعنية على الأرض، أي تركيا، باشرت مفاوضات جدية مع الحكومة السورية بواسطة روسيا وإيران لإنتاج تسوية جديدة تتجاوز معطيات المرحلة السابقة. يجري ذلك في الوقت الذي عاد فيه الانقسام بقوة إلى صفوف الأكراد بين فريق اكتوى من مرّ العلاقات مع الولايات المتحدة والقوى الخليجية والأوروبية، وبات يرى أن التسوية الآن مع النظام السوري تحفظ وتحافظ له على مواقع كثيرة، وبين مجموعات أخرى تعاني من البلبلة والارتباك، بعنادها وافتراضها أنه لا يزال بالإمكان إنضاج عملية انفصال الأكراد عن سوريا.

القوات الهجومية من الجيش النظامي وقوات الحلفاء من حزب الله ومجموعات الحرس الثوري وفصائل عراقية، ستنتقل تدريجاً إلى مناطق الشمال. سيكون هناك توزع غير سري بين كل المنطقة المحيطة بإدلب وعلى تخوم المناطق الصحراوية أو المناطق السكنية في الشمال الشرقي. وقد أعدت الخطط اللازمة، في انتظار قرار

> **قواعد قوى 14 آذار ستكون الأكثر تضرراً من عناد قادتها في رفض عودة النازحين واستعادة العلاقات الرسمية العادية**

الرئيس بشار الأسد الذي لم يوقف مشاوراته مع روسيا وإيران بهذا الصدد، وهو بعث برسائل واضحة إلى الجانب التركي ومن خلفه إلى دول غربية، بأن القرار هو استعادة السيطرة على كل الأراضي السورية، وأن خيار التسوية السلمية هو المفضل، ولكن إذا تعذر، وأراد البعض «التشاطر» فسيكتشف حقيقة أنه متى قرر الجيش والحلفاء، تحرير منطقة نجحوا في ذلك.

في هذه الأثناء، تدور معارك دبلوماسية على الهامش. الدول المحيطة بسوريا بادرت إلى وضع خطط لاستئناف التواصل مع الحكومة السورية، كما هو حال عواصم بعيدة، سواء في الجزيرة العربية أو في شمال أفريقيا.

ومع أن دمشق لا تغلق أبوابها بوجه أحد، إلا أن دفتر الشروط عند النظام السوري لا يتعلق بحسابات متصلة بإغراءات عملية إعادة الإعمار، بل بحسابات استراتيجية ناجمة عن قناعة الأسد بالتمسك بمساره السياسي الاستراتيجي، لكن مع تعديل مهم في مساره الاقتصادي الاستراتيجي، وسط مؤشرات قوية على نيته إقفال الأبواب التي فتحت خلال العقد السابق للأزمة أمام ليبرالية تبيّن أنها كانت سبباً في جانب من الأزمة الاقتصادية الداخلية، عدا عن كونها استغلت من قبل دول وجهات لأجل الدخول إلى قلب المجتمع السوري، وهي الدول والجهات التي تبين أنها لعبت دوراً في تسعير الأزمة.

الغريب في الأمر، أن دولاً مثل الأردن وتركيا وقطر، وحتى الإمارات العربية المتحدة، كما مصر وتونس وليبيا والجزائر، تدرس مصالحها براحة تامة، وتريد إعادة وصل ما انقطع مع دمشق. لكن الدولة الوحيدة التي تواجه إرباكاً مُذلاً، هي لبنان. فالحكومة التي يترأسها سعد الحريري مع حلفائه من القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وشخصيات قريبة من الغرب، لا يزالون يعتقدون بأنه لا يمكن تطبيع العلاقات اللبنانية ـ السورية قبل حصول تطور على صعيد علاقات سوريا مع الغرب، وكذلك مع السعودية.

ما يعرفه هؤلاء، أن القوى ذات الوزن الشعبي على الأرض، لن تنتظر هؤلاء حتى تعيد بناء علاقات وثيقة مع سوريا. وستثبت المرحلة المقبلة أن تدخل جهات مثل حزب الله والتيار الوطني الحر والحزب السوري القومي الاجتماعي وتيار المرة، وحتى حركة أمل، سيساعد على رفع وتيرة عودة مئات الآلاف من النازحين السوريين إلى بلادهم. وسيصار إلى فرض واقع تواصل شعبي مع سوريا لا تقدر أي حكومة في لبنان على منع حصوله مهما مارست من ضغوط. حتى إن مؤسستي الجيش وقوى الأمن الداخلي ستتعبان كثيراً إن فكرت قيادتهما في عرقلة مثل هذا التطبيع.

لكن ماذا عن المساهمة اللبنانية في مشاريع إعادة إعمار سوريا؟ الانتهازية، وهي سمة أصحاب المصالح الكبرى، عادت لتطل برأسها من زاوية وجود قدرات لبنانية، على مستوى القطاع المصرفي والتجار ورجال الأعمال والمتعهدين والمقاولين على أنواعهم، وهؤلاء يبحثون عن طريقة للدخول إلى سوريا. وبعضهم بادر إلى إنشاء شركات في دول خارجية، بعضها معلوم وبعضها غير معلوم، بما في ذلك دول لا تشارك في العقوبات على سوريا، بغرض استغلال الأمر والتسلل إلى سوريا.

لكن الأكيد، بحسب مصادر سورية رفيعة المستوى، أن الحكومة السورية باشرت عملية تدقيق واسعة تشمل كل من يعرض خدماته، وهي قررت أنه لن يكون لكل الجهات المالية والاقتصادية والعقارية والصناعية والتجارية المحسوبة على قوى 14 آذار أي دور في سوريا، حتى إنه وصلت تنبيهات إلى بعض رجال الأعمال، محذرة من محاولة الالتفاف على هذا القرار.

وبرغم أن هذا القرار من شأنه إصابة قطاعات لبنانية بضرر كبير، إلا أن دمشق قررت، عن سابق إصرار، التخلي عن خدمات هذه الجهات، ولو اضطرت إلى دفع أكلاف إضافية مع شركات تأتي من أمكنة بعيدة في العالم. مع الإشارة هنا، إلى أن العقود الكبيرة التي تخصّ أعمال البنى التحتية في مجالات الطاقة والنفط والطرق والمنشآت الرسمية العامة، ستُنجزها شركات روسية وصينية وإيرانية وعراقية. وتدرس دمشق حالياً إمكانية اللجوء إلى مصادر لتوفير حاجاتها في قطاعي النقل والاتصالات من دول لا تشارك عادة ولا تتأثر بمنظومة العقوبات الأميركية، خصوصاً أن دمشق ليست في وارد تغيير سياساتها الخارجية، ولا سيما الملف المتعلق بالصراع مع إسرائيل ومواجهة مركز العقل التكفيري في السعودية.

هذا من جانب دمشق. لكن ماذا عن جانبنا؟

الواضح أن صبيانية في سلوك القوى المؤسسة لفريق 14 آذار ستفرض مواجهة داخلية كبيرة. وسيكون مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية بنداً خلافياً حاداً قد يوازي بند الاستراتيجية الدفاعية. وإذا كان الرئيس ميشال عون، لم يقرر خوض المواجهة المباشرة الآن، فإن حساباته وتقديراته للموقف، ستدفعه إلى خطوات مغايرة في وقت ليس ببعيد. وهو انتظر الحريري أكثر من اللازم، وسيجد نفسه مع الوقت مضطراً إلى اتخاذ قرار بتعيين موفد رئاسي بصورة رسمية، مهما كانت انعكاسات القرار على بقية الشركاء في الحكم.

الجانب الآخر هو ترقب ردود فعل مجموعات كبيرة من اللبنانيين، المحسوبين طائفياً على القوى المعرقلة لبناء العلاقات الجيدة مع سوريا، وهؤلاء من أبرز المتضررين الآن من كثافة النزوح السوري ومن وقف الصادرات الزراعية والصناعية الخفيفة عبر سوريا. بالإضافة إلى أنه يوجد في لبنان شريط سكاني حدودي مع سوريا يمتد من شبعا جنوباً حتى عكار شمالاً، مروراً بالبقاع شرقاً، لا يمكنه رهن مستقبل حياته اليومية لدولة لا تهتم بأبسط حقوقه. المنطق يقول أن يكون شعار اللبنانيين من الآن فصاعداً: نحن جزء من سوريا سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، فهناك الاستقرار وهناك باب الازدهار وفرص العمل، وهناك العروبة الحقيقية!